اقتصاد

ليبيا... خطة لحماية الأمن المائي

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

قال عضو فريق استراتيجية الأمن المائي بمجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا، عبد الرحيم حويش، في تصريحات لـ«العربي الجديد» إن ليبيا تسعى لوضع استراتيجية بخصوص الأمن المائي، ووضع تصور بشأن المحافظة على المياه الجوفية العابرة للحدود. وأضاف حويش أن الخطة ستتعلق بالمياه العابرة للحدود، موضحاً أنه جرى تداول بعض المعلومات غير الصحيحة بشأن الحقل النوبي في مواقع التواصل الاجتماعي خلال الفترة الأخيرة.

تشكو ليبيا نقصاً حاداً في المياه الجوفية، وتشكل الصحراء 95% تقريباً من مساحة ليبيا الشاسعة التي تبلغ مليوناً وسبعمائة ألف كيلومتر مربع تقريباً. أما الأراضي الصالحة للزراعة، فانحسرت من نحو 5%، إلى 3% فقط، بسبب حالة الفقر المائي المتزايد التي تمر بها البلاد، وفق تقارير رسمية. ونظم مجلس التطوير الاقتصادي والاجتماعي ندوة حوارية، أخيراً، حول الأحواض المائيّة العابرة للحدود، بحضور نخبة من الخبراء في مجال المياه وإدارة الموارد المائيّة بهدف الخروج برؤية حول قضية الأحواض المائية المشتركة وتوضيح اللغط وخلط المفاهيم التي وردت بمواقع التواصل الاجتماعي بشأن الخزان النوبي الرملي.

وأوصى المشاركون في الندوة بتعزيز التشريعات والسياسات لحماية الأحواض المائية المشتركة، بما في ذلك تطوير هيكلية المؤسسات المعنية بالمياه لتمكينها من أداء الدور المنوط بها، واتخاذ الإجراءات والسبل التي من شأنها تفعيل عمل اللجان والهيئات الخاصة بالأحواض المائية المشتركة وإمدادها بالإمكانات الضرورية لإنجاح عملها وتفعيل دورها. ودعا المشاركون إلى إدخال التقنيات الحديثة في رصد وإدارة وترشيد استخدام المياه في الأحواض المائية المشتركة وإنشاء شبكات المراقبة ورفع مستوى الوعي بشأن الأحواض المائية المشتركة وتحفيز دور المجتمعات المحلية في حمايتها. تعاني ليبيا من ندرة سقوط الأمطار، وبالتالي من عدم تغذية المياه الجوفية بشكل كافٍ، التي تعتمد عليها البلاد بنسبة 95,6%، كذلك تعتمد على مياه الوديان بنسبة 2,7%، ومياه التحلية بنسبة 1,4%، والنسبة الباقية للمياه المعاد استخدامها بعد معالجتها، حسب بيانات رسمية. وتشمل الأحواض المائية المشتركة حوض غدامس الذي تشارك فيه ليبيا كلاً من الجزائر وتونس، بالإضافة إلى الخزان النوبي الرملي، الذي تشترك فيه ليبيا مع دول مصر والسودان وتشاد، وتقدّر حصة ليبيا منه في السنة بمليار قدم مكعب. وكانت ليبيا تسعى لتأسيس 8 محطات لتحلية مياه البحر نهاية 2010 من طبرق شرقاً وحتى زوارة غرباً، زمن النظام السابق لمعمر القذافي 1969-2011، بطاقة إنتاجية يومية أقل من 390 ألف قدم مكعب تزيد لتصل إلى مليوني قدم مكعب من الماء يومياً مع حلول عام 2025، لكن المشروع تعطل بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد منذ اندلاع الثورة عام 2011. وتضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الغذائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي وسط تحديات عديدة تواجه القطاع الزراعي، أبرزها نقص المياه.

صرافات آلية في سانت بطرسبرغ، 12 يونيو 2024 (آر تيم برياكين/Getty)

زيادات ضريبية واسعة في روسيا

أقر مجلس النواب الروسي (الدوما)، أمس، بشكل نهائي، زيادات ضريبية اقترحتها وزارة المالية، ستتضمن زيادة معدلات تصاعدية لضريبة الدخل وزيادة ضريبة الشركات إلى 25% من 20%، وفرض ضرائب جديدة على استخراج المعادن. وقد تضيف الزيادات الضريبية، التي تستهدف في الغالب الشركات والأثرياء، 30 مليار دولار إضافية إلى إيرادات ميزانية العام المقبل، وهو ما سيسمح لموسكو بزيادة الإنفاق وتمويل حربها في أوكرانيا دون المساس بالاستقرار المالي. ووافق المشرعون في مجلس الدوما (مجلس النواب بالبرلمان الروسي)، على هذه الإجراءات في المراجعة الثالثة والأخيرة. يشكل التشريع، الذي ينص على فرض ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي، تغييراً كبيراً في مسار الضريبة الثابتة الذي كان له الفضل على نطاق واسع في تحسين تحصيل الضرائب بعد تقديمه عام 2001.

لقطات

أجيليتي الكويتية تقدم طلباً للتحكيم

قالت شركة المخازن العمومية الكويتية (أجيليتي)، أمس الأربعاء، إنها أعادت تقديم طلب التحكيم بشأن «مصادرة» استثماراتها في العراق، متضمنا جميع المطالبات التي قدمتها «بدون حد أقصى لقيمة المطالبة». وفي فبراير/شباط، حصلت أجيليتي على فرصة جديدة لإعادة تقديم مطالباتها أمام هيئة تحكيم جديدة تحت رعاية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار التابع لمجموعة البنك الدولي، بشأن استثماراتها في العراق. وكانت هيئة التحكيم في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار قد رفضت في 2021 دعوى أقامتها أجيليتي لاسترداد ما يزيد على 380 مليون دولار قالت إنها خسرتها في العراق.

منصة أردنية لعقد العمل الموحد بالتعليم الخاص

أطلق الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن بالتعاون مع برنامج العمل اللائق للمرأة في منظمة العمل الدولية، أمس، منصة عقد العمل الموحد لكافة العاملين في المدارس الخاصة ورياض الأطفال، بحضور جميع الشركاء الوطنيين من أطراف حكومية ونيابية ونقابية، ومؤسسات مجتمع مدني. وقال رئيس الاتحاد، خالد الفناطسة، إن اتمتة العقد الموحد الذي يسري على كافة العاملين في قطاع التعليم الخاص، خطوة نوعية وانجاز كبير لم يكن ليتحقق لولا تضافر الجهود وتنسيق العمل بين مختلف الجهات، ودعم من منظمة العمل الدولية.

«مايكروسوفت» تتخلى عن مقعدها في «أوبن إيه آي»

تخلّت «مايكروسوفت» عن مقعدها الذي تشغله بصفة مراقب في مجلس إدارة شركة أوبن إيه آي للذكاء الاصطناعي، مبتكرة تشات جي بي تي، على ما أفادت المجموعة العملاقة في رسالة اطلعت عليها وكالة فرانس برس أمس الأربعاء، فيما تدرس الهيئات التنظيمية الأوروبية والأميركية ما إذا كانت شراكة الطرفين تنتقص من قانون المنافسة. وعزت مايكروسوفت سبب تخليها عن مقعد المراقب في مجلس إدارة الشركة إلى إقامة أوبن إيه آي لشراكات جديدة وما شهدته من ابتكار ونمو لقاعدة العملاء منذ عودة التمان.

تحالف صندوق النقد والحكومة ضد المصريين

مصطفى عبد السلام

فعلت الحكومة المصرية كل ما في وسعها لنيل موافقة صندوق النقد الدولي على منحها قرضاً بقيمة ثمانية مليارات دولار، عومت الجنيه للمرة الثالثة، وسمحت بخسارته ما يزيد عن 40% من قيمته في مارس/ آذار، رفعت أسعار الفائدة بمعدلات قياسية، وهو ما فاقم أزمة الدين العام وعجز الموازنة، طبقت برنامج تقشف شديد بحق المواطن، هو الأعنف في العالم، صاحبه حدوث قفزات في أسعار السلع الغذائية والحياتية والخدمات والمواصلات والاتصالات وإيجارات السكن، رفعت الضرائب والرسوم لمعدلات غير مسبوقة، وهو ما شكل ضغطا شديدا على المواطن.

اقتربت الحكومة من واحد من أكثر الملفات حساسية لدى المصريين، حيث رفعت سعر رغيف الخبز بنسبة 300%، تم السماح بزيادة أسعار الأدوية بنسبة تصل إلى ما بين 80 و150%، سرعت بيع أصول الدولة، وباعت منطقة رأس الحكمة للإمارات، مقابل 35 مليار دولار، سددت نحو 25% من مستحقات شركات النفط والغاز الأجنبية، اتخذت خطوات سريعة في ملف بيع الشركات العامة والبنوك، أرسلت على عجل مشروع قانون للبرلمان يسمح ببيع وخصخصة المرافق العامة، ومنها المستشفيات والمدارس الحكومية.

ورغم كل تلك القرابين التي تقربت بها الحكومة للصندوق في الأسابيع الماضية، إلا أنه قرر إرجاء مناقشة صرف الشريحة الثالثة من القرض الممنوح لمصر بقيمة 820 مليون دولار إلى 29 يوليو/ تموز الجاري، والحجة أن الحكومة لم تستوف كل الشروط المتفق عليها بشأن قرض الثمانية مليارات دولار، وأن هناك خطوات يجب تطبيقها قبل الإفراج عن الشريحة التي ستمهد الطريق أمام مصر للتقدم بطلب للحصول على قرض إضافي بقيمة 1,2 مليار دولار من صندوق «الصلابة والاستدامة» التابع لصندوق النقد.

قرار الصندوق الصادم للبعض يعني أننا أمام حقيقتين، الأولى هي أن الدائن الأكبر لمصر يعمل لصالح المستثمرين الأجانب والدائنين، ولذا يضغط على الحكومة للإسراع بسداد باقي مستحقات شركات النفط والغاز، وضغط في وقت سابق لرفع الفائدة لمعدلات قياسية لتحقيق أصحاب الأموال الساخنة مكاسب سريعة بمليارات الجنيهات. أما الحقيقة الثانية فهي كره الصندوق الشديد للمصريين والإصرار على إفقارهم وتجويعهم، ولذا يصر على إسراع الدولة بتنفيذ باقي برنامج التقشف من زيادات في أسعار البنزين والسولار والغاز والكهرباء والمياه وغيرها من السلع والخدمات الحياتية، والإسراع في برنامج التفريط في أصول الدولة وبيعها للأجانب والدائنين، ولو فعلت الحكومة ذلك لوافق الصندوق على الإفراج عن الشريحة الثالثة على الفور.

تونس ترفع المساعدات المالية للفقراء إلى 80 دولاراً للأسرة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

رفعت سلطات تونس المنحة المالية المسندة للفئات الفقيرة بنحو 20 دولاراً لكل منتفع، لتصبح المنحة الشهرية بموجب التعديل المُعلَن 240 ديناراً، أي نحو 80 دولاراً شهرياً، بعد أن كانت في حدود 180 ديناراً، أي ما يعادل 60 دولاراً، حسب منشور على الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية مساء أول من أمس.

ومن المتوقع أن ترصد السلطات ما يزيد على 220 مليون دينار، أي أكثر من 70 مليون دولار، لتنفيذ قرار الزيادة في المنحة المالية الشهرية لفائدة الفئات الفقيرة، الذي يبدأ تطبيقه على حوالى 310 آلاف منتفع، بدايةً من شهر يوليو/ تموز الجاري. وهذا العام خصصت سلطات تونس وفق قانون الموازنة 8,3 مليارات دينار، أي نحو 2,7 مليار دولار لفائدة التدخلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك تكريساً للدور الاجتماعي للدولة، وإعادة توزيع الدخل ومقاومة الفقر، وتتضمن اعتمادات لبرامج النهوض بالعائلات محدودة الدخل وبرامج التضامن الوطني والسكن الاجتماعي ومنح الطلبة والإعانات المدرسية والجامعية.

وفي هذا السياق، قال الخبير الاقتصادي مراد الحطاب، إن السلطات تحاول تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي في تونس، في ظل مجابهة أكثر من 15% من التونسيين لأوضاع معيشية صعبة وفقر، فضلاً عن وقوع فئات أخرى تحت تأثير ضغوط ارتفاع كلفة المعيشة وتواصل الضعف الحاد في الأجور.

وأكد الحطاب في تصريح لـ«العربي الجديد» أن سلطات تونس اختارت منذ سبعينيات القرن الماضي اعتماد سياسة الأجور الضعيفة مقابل دعم المواد الأساسية وضمان مساعدة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل عبر التحويلات الاجتماعية الشهرية أو الظرفية التي تصرف في الأعياد والمناسبات. والتحويلات المالية الشهرية المباشرة أو ما يعرف محلياً بمنحة العائلات المعوزة، مساعدة اجتماعية موجهة للأشخاص أو الأسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، وتكون في شكل منحة مالية تُصرف كل شهر، وتهدف إلى مساعدة الفئات محدودة الدخل والحدّ من الفقر.

ووفق بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي، تبلغ نسبة الفقر في تونس 16,6%، وترتفع هذه النسبة إلى 20 للأسر التي يكون فيها المستوى التعليمي متدنّياً، بينما لا تتجاوز نسبة الفقر 5% لدى الأسر التي يكون عائلها صاحب مستوى جامعي.

مصر

أخطار كبيرة لتأجيل قرض صندوق النقد

تواجه الحكومة المصرية العديد من الاخطار بسبب تأجيل الشريحة الثالثة من قرض صندوق النقد الدولي، وسط مخاوف من تنفيذ الشروط القاسية للمؤسسة الدولية

القاهرة ـ **عادل صبري**

أثار قرار بعثة صندوق النقد الدولي بالقاهرة تأجيل مناقشة صرف الشريحة الثالثة وقرض استثنائي لمصر بقيمة إجمالية قدرها مليارا دولار من أمس الأربعاء إلى الاثنين 29 يوليو/ تموز الجاري، مخاوف من تصاعد أزمة مالية خانقة جديدة، تؤثر على قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، وقيمة العملة. وفي ظل مطالب سياسيين للحكومة بإعادة التفاوض مع الصندوق، على تأجيل رفع أسعار الكهرباء والمحروقات، المقرر تنفيذها نهاية الشهر الجاري خشية ارتفاع الأسعار، في ظل موجات غلاء لم تهدأ بالأسواق منذ ثلاثة أعوام، يعلق خبراء اقتصاد أمالهم على المجموعة الاقتصادية بالحكومة الجديدة، بإجراء حوار مع الصندوق يضمن استمرار الدعم النقدي من الصندوق، وخفض الآثار السلبية المترتبة على زيادة الدين، وارتفاع الأسعار وبيع الأصول العامة.

شروط صندوق النقد

أرجعت خبيرة التمويل والاستثمار حنان رمسيس لـ«العربي الجديد» تأجيل مناقشة صرف الشريحة الثالثة، إلى ارتباطها بعدة شروط تلزم مصر بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إدارة المالية العامة، ونشر تقارير التدقيق السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للمحاسبات عن الحسابات المالية للحكومة، منوهة إلى مطالبة الصندوق بنشر تقرير سنوي شامل عن النفقات الضريبية بنهاية إبريل/ نيسان 2024، وتنفيذ خطة إعادة رسملة البنك المركزي، وتقييم احتياجاته من إعادة الرسملة، بناء على التشاور مع خبراء صندوق النقد، والنظر في استكمال البنك المركزي لامتثاله لمعايير المحاسبة المصرية.

أضافت خبيرة التمويل والاستثمار أن صندوق النقد وجه الحكومة إلى ضرورة وضع استراتيجية السداد وتسوية المدفوعات المتراكمة لمتأخرات الهيئة العامة للبترول، عن عقود توريد الغاز والمحروقات للشركات الدولية، والتي ساهم في إنهائها عبر قروض سابقة، خلال 2016 و2020، مع ضرورة التزام مصر بسداد المستحقات الجديدة التي تراكمت في العامين الأخيرين. أكدت رمسيس أن عدم التزام الحكومة بسداد مستحقات الشركات الدولية يدفع المستثمرين الأجانب إلى التشكك في قدرة الدولة على سداد المستحقات، ويظهر وجود مشكلة لدى الحكومة في مدى توافر النقد الأجنبي. تبلغ مستحقات شركات النفط والغاز نحو 6,7 مليارات دولار، تعهد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أثناء إدلائه ببيان الحكومة الجديدة، مطلع الأسبوع الجاري العمل على سدادها بالكامل، مؤكداً أن نسبة السداد خلال الأسابيع الماضية تراوحت ما بين 20%-25% من مستحقات الشركاء الأجانب. منحت الحكومة شركة إيني الإيطالية المتحكمة في آبار الغاز الرئيسية، أولوية لسداد مديونية، قيمتها 1,6 مليار دولار، حيث دفعت نحو 25% من قيمة المتأخرات نهاية يونيو/ حزيران الماضي، لمنع إيني من اللجوء للتحكيم الدولي.

أضافت رمسيس أن صندوق النقد يطلب من الحكومة عودة مصر لبرنامج الطروحات الحكومية، في البورصة لاستكمال برنامج «وثيقة ملكية الدولة»، وإطلاق مؤشر لتتبع تنفيذ سياسة ملكية الدولة، والذي كان مقرر صدوره في يونيو 2024، ليبدأ العمل به مع بداية السنة المالية 2024/ 2025 في يوليو/ تموز الجاري. قالت رمسيس إن اتفاق رسملة البنك المركزي، يتضمن تحديد الحد الأدنى لرأسمال البنك، وأن تكون الزيادة برأس المال بقرار من مجلس الإدارة، وتجنيب نسبة من الأرباح السنوية لزيادة رأس مال البنك أو التمويل من الاحتياطات، أو من الخزانة العامة بموافقة وزير المالية، مع عدم جواز أن تظهر حقوق الملكية بالسالب، وفي حالة حدوث ذلك تغطى من الخزانة العامة أو بإصدار أذون خزانة لا تتجاوز مدتها 90 يوما.

تآكل الثقة المتبادلة

قال خبير اقتصادي لـ« العربي الجديد» رفض الإفصاح عن هويته، إن تأجيل صندوق النقد لقرار الإفراج عن الشريحة الثالثة يعكس تآكل الثقة المتبادلة بين خبراء صندوق النقد والحكومة، في ضوء عدم التزام الأخيرة بقواعد الإفراج عن أقساط القروض، والتي تلزمها رفع أسعار المحروقات والكهرباء، وسداد مستحقات الشركاء الأجانب، وشمولية برنامج الإصلاح الاقتصادي.

نوه الخبير المطلع على الملفات الاقتصادية

> أسعار الكهرباء والوقود ومستحقات الشركاء الأجانب وراء التأجيل

للحكومة إلى أن الفترة الزمنية الطويلة التي صاحبت التغيير الوزاري الأخير، جعلت المؤسسات الحكومية توقف مناقشة أية أنشطة مرتبطة باتفاقات الدولة مع صندوق النقد الذي يرى وجوب تنفيذها وفقا لجدول زمني مجدول مسبقا، مرهون بدفع أقساط القروض وفقا للجدول الزمني المتفق عليه في مارس/ آذار الماضي. من جانبه، قال الخبير الاقتصادي مدحت نافع في تصريحات متلفزة إن قرار الصندوق يرجع إلى ثلاثة أسباب منها، منح المجموعة الاقتصادية في التشكيل الوزاري الجديد، فسحة من الوقت لمراجعة ملفاتها، ومعرفة مواردها قبل التحدث مع خبراء الصندوق والمستثمرين. توقع نافع عدم التزام الحكومة بشرط أو شرطين وضعهما الصندوق، ويطلب الصندوق الحصول على تعهدات من الحكومة الجديدة بتنفيذها، موضحا أن إدارة الصندوق تدرس تخفيض العائد على القروض التي قدمتها لمصر، بمعدل 2% وهي النسبة التي قررتها إدارة الصندوق مقابل المخاطرة العالية من إقراض الدول التي حصلت على قروض بقيم أعلى من أرصدتها في حسابات الصندوق.

أخطار عدم التزام الحكومة

يحذر خبراء من أخطار عدم التزام الحكومة بتنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد، خشية أن تفقد الدولة مصداقيتها لدى الدائنين، الذين يعتبرون الاتفاق مع الصندوق شهادة على قدرة الاقتصاد المصري الخروج من أزمته الطاحنة، ومدى قابليته لاستقبال الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان حصول المستثمرين على عوائد رأس المال واسترداد أرباحهم بالعملة الصعبة، عندما يريدون الخروج من البلاد أو إرسال فوائضهم للإدارات التابعة لهم بالخارج. يعتبر خبراء خطة الإصلاحات التي قدمها صندوق النقد بالتعاون مع دولة الإمارات والاتحاد الأوروبي، بقيمة 57 مليار دولار، وسيلة إنقاذ لمعالجة أسوأ أزمة اقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود.

ترى أستاذة الاقتصاد بجامعة عين شمس والبرلمانية السابقة، يمن الحماقي، أن الحكومة يمكنها إعادة التفاوض على نقاط محددة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، لإقناع خبراء الصندوق بخطورة زيادة أسعار سلع محددة، تدفع إلى زيادة معدلات التضخم، الذي يرغب الطرفان الحكومي والدولي في كبحه، محذرة في تصريح لـ«العربي الجديد» من مغبة الخروج على الاتفاق تماما مع الصندوق.

تأتي رؤية الخبراء معاكسة لأغلبية ممثلي الأحزاب غير المشاركة في دعم الحكومة بالبرلمان، الذين ينادون بوقف اتجاه الحكومة نحو رفع أسعار الكهرباء والمحروقات والتي تشمل الغاز والبنزين والسولار، التي تنوي الحكومة رفعها مع نهاية الشهر الجاري، بعد تأمين منع انقطاعات التيار الكهربائي والغاز عن المستهلكين ومصانع الأسمدة والبتروكيماويات ومواد البناء.

فاجأت رئيسة بعثة صندوق النقد بالقاهرة إيفانا فلادكوفا هولار الحكومة بإعلانها أول من أمس تأجيل مناقشة صرف الشريحة الثالثة من القروض الممنوح لمصر بقيمة 820 مليون دولار إلى 29 يوليو الجاري، بعد أن كان مقرراً عقده أمس الأربعاء، دون أن تدلي بأسباب التأجيل.

تجاهلت الحكومة بيان صندوق النقد، بينما خرجت تسريبات حكومية تظهر أن التأجيل جاء مع عدم التزام الحكومة ببعض الشروط التي يطلب صندوق النقد تنفيذها وفقا لبرنامج الإصلاح الهيكلي المتفق عليه أول مارس الماضي.

تسبب تأجيل وضع مصر على جدول اجتماعات صندوق النقد المقرر في 29 يوليو الجاري، إلى تأخير صرف الشريحة الثالثة، والتي كانت ستؤدي تلقائيا إلى التقدم بطلب مصر الحصول على قرض إضافي بقيمة 1,2 مليار دولار من مخصصات صندوق «الصلابة والمرونة».

الشاعر على موعد جديد من الغلاء بسبب شروط صندوق النقد (محمود الخواص/Getty)

تراجع معدل التضخم السنوي

اظهرت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الحكومي في مصر، امس الاربعاء، ان معدل التضخم السنوي لاسعار المستهلكين انخفض الى 27,1% في يونيو/حزيران الماضي، مقابل 27,4% في مايو/ايار الماضي، بينما ارتفع التضخم الشهري في يونيو الى 1,8% مقابل -0,8% في مايو، وذلك على الرغم من استمرار موجة الغلاء وحدوث زيادات في اسعار السلع والخدمات منها زيادة سعر رغيف الخبز بنسبة 300% بداية من الشهر وغلاء الادوية.

سورية

سوء المبيدات الزراعية يهدر محاصيل إدلب

خسر مزارعون في إدلب موسمهم الزراعي جراء الأمراض الصيفية التي ضربت أراضيهم في الوقت الذي لم تستطع فيه المبيدات الزراعية انقاذ محاصيلهم

إدلب ـ **هادية المنصور**

سبّب سوء أنواع الأدوية الزراعية (المبيدات) وغلاء أسعارها خسائر لمزارعين في إدلب (شمال سورية)، بعد إلحاقها الضرر بمحاصيلهم المختلفة، ما شكّل تهديداً جديداً للمزارعين يضاف إلى جملة من التحديات التي راحت تعصف بجهدهم طوال مدة الموسم.

وبحسرة قال المزارع السوري شهاب الدخان إنه خسر موسمه من الخيار هذا العام جراء الأمراض الصيفية التي ضربته في الوقت الذي لم تستطع فيه الأدوية الزراعية إعطاء أي نتيجة ما أفضى لفقدان المحصول بالكامل. وأضاف لـ«العربي الجديد»: «خسرت أكثر من أربعة آلاف دولار بموسم الخيار بعد أن شكلت الآفات الحشرية إضافة للعناكب كارثة أطاحت أحلامي هذا الموسم ووقفت عاجزاً عن فعل أي شيء أمام ما يباع في المنطقة من مواد تالفة ومعدومة المفعول». وبينما يقلب كفيه على ما أنفق فيها، أشار إلى أنه خسر كل تلك المبالغ عبر استئجار الأرض وتأمين مياه الري والأسمدة والأدوية ليخرج من كل تلك المصاريف خالي الوفاض، الحال ذاته واجه المزارع حسن الشايش صاحب إحدى الأراضي الزراعية في منطقة البردقلي شمال إدلب عقب عجزه عن تأمين مبيدات ذات فاعلية جيدة بعد أن ضربت الآفات محصوله من البندورة (الطماطم)، ما تسبب له بخسائر فادحة، ولم يجن حتى الجزء اليسير من رأسماله.

وقال إن الأمور كانت تسير بشكل جيد إلى أن ارتفعت الحرارة بشكل كبير، ما أدى إلى تيبس الأوراق والأزهار، ليكتشف لاحقاً أن المحصول أصيب بما يسمى الدودة الثاقبة التي تنتشر مع ارتفاع درجات الحرارة. خوفه من الخسائر بعد وقت طويل من الكد والجهد دفع المزارع الشايش للسخاء في شراء الأدوية الزراعية لحقله وبأسعار وصفها بالمرتفعة، ولم يكن ليأسف على غلائها لو أنها أتت بأي فائدة للمحصول الذي راح يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، إلى أن جف بالكامل وفق قوله. ويرجع الشايش خسائره التي تقدر بألفي دولار لقاء زراعة خمسة دونمات من الأرض للمبيدات الحشرية الزراعية التي لم تعد كما سابق عهدها حين كانت تخضع تلك المواد لرقابة حكومية ومواصفات عالية من الجودة، أما اليوم فهي من مصادر متعددة ومرتفعة الأسعار بحجة الاستيراد بينما «جودتها معدومة». وللوقوف على دراءة تلك المبيدات الحشرية وغلائها يوضح المهندس الزراعي محمد حوري أن المزارع في المنطقة تعاني الكثير من الصعوبات ويضطر لدفع الكثير من تكاليف الإنتاج بدءاً من استئجار دونم الأرض ثم سعر مياه الري فقيمة البذور والشتلات والتسميد ومعالجة الأمراض والآفات مقابل أن يجني في نهاية المطاف هامش ربح بسيطاً.

وأشار في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن زراعة الخضروات بشكل خاص تحتاج إلى الكثير من المياه، فسقي كل متر من الأرض يحتاج إلى ربع دولار في كل مرة، كما تحتاج الخضار لأسمدة عضوية وحيوية ومعدنية سريعة، وتتراوح أسعارها بحسب المصدر والجودة، إذ إن كل عشرة كيلوغرامات من السماد يتراوح سعرها بين 20 و30 دولاراً، وتغطي هذه الكمية ما بين أربعة أو خمسة دونمات، وتحتاجها بشكل أسبوعي، وكلما تراجع التسميد تراجع الإنتاج بشكل تلقائي. وتطرق حوري لأنواع الأمراض المنتشرة والضارة بالمزروعات، ومنها أمراض العروة الربيعية، وأبرزها الأمراض الفطرية، بالفحات، أعفان، أحماض التربة، ومنها الصفيلة، وأبرزها الآفات الحشرية والماصة والقارضة والديدان، إضافة للعناكب التي تصيب أنواع الخضروات بشكل كبير ومكافحتها صعبة ومكلفة للغاية.

مزارع سوري يروي حقله في إدلب يوم 22 مايو 2024 (عمر حاج قدور/ فرانس برس)

صناعة

محاولات لإنقاذ منسوجات اليمن

صنعاء ـ **محمد راجح**

برزت محاولات حكومية، خلال الفترة الأخيرة، لإنقاذ قطاع المنسوجات في اليمن من عدة تحديات أبرزها الجبايات والركود والإغراق الذي تسبب خلال السنوات الماضية بتراجع وانهيار مصانع الغزل والنسيج في البلاد، ووضع مشاغل الخياطة على حافة الانهيار والتوقف. وتبرز عديد الإشكاليات التي تواجهها المشاغل في هذا القطاع حسب مالك مشغل خياطة في صنعاء، فهمي الدبعي، الذي أكد لـ«العربي الجديد»، أن الجبايات المفروضة عليهم خلال فترات سابقة أثقلت كاهلهم وقلصت أعمالهم وإنتاجيتهم. في حين يشير مالك مشغل خياطة، مروان مدهش، وكثير غيره من العاملين والحرفيين في هذا المجال إلى عوامل أخرى مؤثرة بشكل كبير مثل الكساد وتراجع الأسعار وإغراق المستورد للسوق ما يؤدي لتعرض مثل هذه القطاع لخسائر فادحة.

محاولات الإنقاذ

في السياق، أعلنت صنعاء في إطار المحاولات والجهود التي تستهدف إنعاش هذا القطاع؛ الإعفاء الكامل من كل أنواع الضرائب لنشاط الخياطين وملاك معامل الخياطة، إضافة إلى ضرائب الأرباح وضريبة الدخل، إذ دشنت مصلحة الضرائب في صنعاء والغرفة التجارية والصناعية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء منتصف يونيو/ حزيران الماضي 2024، ما اعتبرته حزمة من الامتيازات والحوافز الضريبية لنشاط المنسوجات ومعامل الخياطة ومستلزماتها في اليمن. كما تضمنت القرارات المتخذة في هذا الجانب الإعفاء من كافة المدخلات اللازمة لإنتاج الملابس الجاهزة محلياً من الضرائب بنسبة 100% سواء كانت معدات وآلات أو مستلزمات وأقمشة بحيث يتم البدء بالتنفيذ خلال يوليو/ تموز الحالي.

ويعتبر القطاع الخاص، أن هذه الحوافز الضريبية لنشاط المنسوجات والمعامل هي اللبنة الأولى التي من خلالها سيقوم ممثلاً ببعض جهاته مثل «الغرفة التجارية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء» بالتعاون مع القطاع العام للبدء في الخطوات والمراحل التي تحقق الاكتفاء الذاتي للسوق، وهو الأمر الذي يتطلب من العاملين المنتسبين لقطاع المنسوجات التوجه نحو بناء علامات تجارية وتطويرها بمعايير الجودة والمنافسة. نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية المركزية بأمانة العاصمة صنعاء محمد صلاح، يكشف في هذا الخصوص لـ«العربي الجديد»، عن إنشاء قطاع المنسوجات والملبوسات ومعامل الخياطة ومستلزماتها بما هو أحدث قطاع نوعي يضم في عضويته شركات ورجال الأعمال المسجلين رسمياً كتجار وأصحاب معامل خياطة ومنسوجات من عدة فئات بأمانة العاصمة صنعاء.

حسب عاملين وملاك مشاغل ورواد أعمال، فإن تأسيس قطاع الملبوسات من رجال الأعمال وشركات الخياطة والمنسوجات خطوة مهمة في إطار تنظيم عمل هذه القطاعات والأنشطة والمهن والأعمال التي تبلغ حالياً 22 مجالاً، إضافة إلى تعزيز دورها في رعاية ودعم أنشطة صناعة وإنتاج المنسوجات والملبوسات.

يضيف صلاح أن هذا القطاع سيكون له دور في مجال الصناعة الوطنية والاستثمار في المنسوجات والملبوسات، إضافة لدوره في متابعة النشاط الاستثماري والإنتاجي وتعزيز دورهم في التنمية والنمو الاقتصادي.

ويكشف أعضاء مسؤولون بالقطاع الخاص في صنعاء لـ«العربي الجديد»، عن خطة لإنشاء شركة مساهمة في مجال صناعة الملبوسات يديرها القطاع الخاص وتحظى بدعم ومساندة الجهات العامة، إضافة إلى إنشاء منصات وحاضنات لتسويق منتجات قطاع المنسوجات والمستلزمات محلياً والتصدير للخارج بشكل أوسع.

حوافز وتسهيلات

يشير مسؤول الاتصالات والإعلام بغرفة أمانة العاصمة صنعاء، أحمد حسن، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الغرفة ستنظم فعالية يتم فيها الإعلان عن تقديم حوافز وتسهيلات كبيرة لقطاع المنسوجات بما يعزز من قدرته ونشاطه في إطار التحول للتصنيع المحلي وسد فجوة الاعتماد على الخارج، مشدداً على أهمية رعاية هذا القطاع الحيوي والعمل على كل ما من شأنه تطوير أنشطة المنسوجات والملبوسات لخدمة الاقتصاد الوطني.

مقابلة

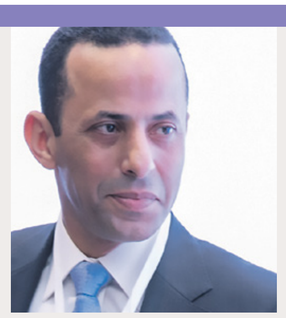

أجرتها **إيمان الحامدي**

قال الامين العام المساعد لمنظمة الكوميسا محمد قدح، إن المنظمة تسعى إلى مساعدة الدول الاعضاء على خلق بيئة اعمال تنافسية، رغم التوترات التي تعصف بالعديد من الدول الافريقية.

محمد قدح

> الاضطرابات والبنى اللوجستية تعرقلان تجارة دول «الكوميسا»

> المنظمة تدعم برامج تطوير مشاريع النقل لدى الاعضاء

■ أي حظوظ للكوميسا «سوق مشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا» في تحقيق أهداف الازدهار الاقتصادي والتكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء، في ظل ما تعانيه بعض الدول في التكتل التجاري من صراعات مسلحة وعدم استقرار سياسي؟

فعلاً تشهد المنطقة تحولات جيوسياسية كبيرة، وهذه التحولات كانت لها تأثيرات سلبية في معظمها على الدول الأعضاء في «الكوميسا»، والبالغ عددها 21 دولة، فضلا عن معاناة هذه الدول من تداعيات الأزمات الدولية ومخلفات جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، ما تسبب في ارتفاع معدلات ديون الدول الأعضاء وارتفاع نسب التضخم والبطالة، هذا إلى جانب تواصل النزاعات والحروب في أكثر من دولة وعدم الاستقرار السياسي في دول أخرى.

وهذه العوامل كانت لها تأثيرات كبيرة على «الكوميسا»؛ حيث لم تتمكن الدول الأعضاء من زيادة مساهمتها في المنظمة.

■ ما الذي يعرقل، حسب تقديركم، توسع سوق التجارة الحرة في دول التكتل؟

هناك إشكال أساسي تعاني منه كل الدول الأفريقية وليس دول الكوميسا فحسب، وهو تشابه الهياكل والأنظمة التجارية، وهي أنظمة تعتمد على تسويق المنتج الخام، بينما تحتاج الدول الأعضاء إلى منتجات مصنعة في مجالات متنوعة.

فمعظم الدول الأفريقية تعتمد في مبادلاتها التجارية على المواد الخام، على عكس تونس التي لديها نسيج صناعي متقدم في قطاعات السيارات والأدوية والتسيج، ما يجعل فرص التبادل التجاري في ما بينها متواضع جدا. هذا إلى جانب إشكاليات لوجستية تتعلق بالنقل وعدم توفر الخدمات البنكية. فاستقرار ونمو العلاقات التجارية يتطلب تواجد لبنوك الدول الأعضاء ومنها تونس في الخارج.

■ ما هي الحلول التي تقدمها المنظمة لتجاوز ضعف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء؟

هناك بعض التحديات التي تتعامل معها الكوميسا، لكن هناك تحديات أكبر من المنظمة وتتجاوز نطاقها، على غرار تحدي النقل الذي يتطلب استثمارات ضخمة لإنجاز مشاريع للربط الحديدي أو الجوي والبحري بين الدول الأعضاء، وتنفيذها ليس من اختصاص منظمة إقليمية.

لكن مع ذلك، تقوم المنظمة بدعم البرامج لتطوير مشاريع النقل التي تعلن عنها الدول أو تبدي رغبة في الاستفادة منها، كما للمنظمة برامج لدعم البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أصبحت عاملا مهما في تطوير اقتصاديات الدول.

وعلى الرغم من انخفاض عدد المشاريع الافريقية بنسبة 30% منذ عام 2019، إلا أن الاستثمار الرأسمالي في أفريقيا كان أعلى من 2,5 مرة في عام 2022 مقارنة بعام 2019. كما ارتفعت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلنة في أفريقيا من 517 مشروعا في عام 2021 إلى 734 مشروعا في عام 2022، وقفز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة كوميسا بنحو 52% في عام 2022 إلى 23 مليار دولار مقارنة بـ2020 وبنسبة 43% مقارنة بـ2021.

■ هناك اهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة بمصادر الطاقة الأفريقية، لا سيما منها الطاقات النظيفة، فكيف يمكن للكوميسا مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من ارتفاع الطلب العالمي على الطاقات المتجددة؟

لدى الدول الأعضاء موارد طبيعية استراتيجية مهمة جدا ومطلوبة في السوق الدولية؛ سواء في قطاع التكنولوجيا الحديثة أو التحول الأخضر. والكوميسا تسعى إلى تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء، بما يمكنها من الاستفادة القصوى من المواد المتاحة لها عبر تصديرها في شكل مواد مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وليس في شكل مواد خام.

منطقة الكوميسا غنية بالمعادن ويجب أن تكون مشاركتها في سلاسل توريد الكهرباء مؤثرة بشكل أكبر، في ظل الإمكانات التصديرية التي تمتلكها في هذا القطاع، والتي من المتوقع أن تصل إلى 9 مليارات يورو بحلول عام 2026، مع عائدات إلى القارة الأفريقية تقارب 10%، ويتزامن ذلك مع توقعات بزيادة حادة في الطلب العالمي على بطاريات الليثيوم في السنوات المقبلة، في ظل الاتجاه للاعتماد بشكل أكبر على وسائل النقل الكهربائية.

أخبار

تعزيز التجارة بين العراق وعُمان

التقى وزير التجارة العراقي، أثير داود الغريري، أمس الأربعاء، في مكتبه، القائم بالأعمال العماني في السفارة العمانية ببغداد، محمود بن مهنا الخروصي؛ للتباحث في سبل دعم وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وأكد الغريري، خلال اللقاء، أن العراق منفتح في علاقاته الاقتصادية والتجارية مع كل الدول الشقيقة والصديقة ومنها دولة عمان، من خلال تفعيل عمل اللجنة المشتركة والاتفاقات الموقعة بين البلدين وزيادة حجم التبادل التجاري وتنشيط التجارة البينية، بما يخدم المنافع المتبادلة.

وشدد الغريري، بحسب بيان لوزارة التجارة، على أن حكومة العراق الحالية وضمن برنامجها الحكومي خطت خطوات عملية في إصلاح النظام الاقتصادي، على مستوى تنفيذ القرارات والقوانين والتشريعات لتحسين بيئة الأعمال وضمن التوقيتات والأهداف المتحققة، والتي ستتحقق في ظل التوافقات السياسية والاستقرار الأمني للبلد.

انخفاض طفيف لبورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأربعاء، منخفضة هامشياً؛ بضغط تراجع 4 قطاعات. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,04% ليصل إلى النقطة 10161,60، فاقداً 4,16 نقاط عن مستوى أول من أمس الثلاثاء. أثر على الجلسة تراجع 4 قطاعات على رأسها التأمين بواقع 1,38%، بينما ارتفع 3 قطاعات في مقدمتها النقل بـ0,61%.

ارتفعت السيولة إلى 511,34 مليون ريال، مقابل 367,68 مليون ريال، أول من أمس، وزادت أحجام التداول عند 159,13 مليون سهم، مقارنة بـ112,7 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 19,44 ألف صفقة، مقابل 14,54 ألف صفقة أول من أمس.

ومن بين 47 سهماً نشطاً، تقدم سهم «قطر للتأمين» تراجعات الأسهم البالغ عددها 27 سهماً بـ1,87%، وارتفع سعر 20 سهماً على رأسها «الأهلي» بـ2,30%. واستقر سعر 6 أسهم. وجاء سهم «بلدنا» المرتفع 1,19% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 18,36 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 101,23 مليون ريال.

إنتاج الكويت النفطي يتراجع

أظهر التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك» انخفاض إنتاج دولة الكويت النفطي خلال يونيو/حزيران 2024 بنحو 3 آلاف برميل. ولفت التقرير الذي صدر أمس، إلى أن إنتاج الكويت بلغ في الشهر الماضي 2,427 مليون برميل يومياً، مقابل 2,430 مليون برميل يومياً في مايو/أيار 2024. لم تخفض الكويت وحدها الإنتاج النفطي في الشهر المنصرم، ولكن عمدت 6 دول أخرى إلى خفض الإنتاج بقيادة المملكة العربية السعودية التي تراجع إنتاجها بـ76 ألف برميل.

وفي المقابل، رفعت 5 دول أخرى إنتاجها النفطي على رأسها ليبيا بـ24 ألف برميل يومياً عند 1,200 مليون برميل يومياً.

وواصلت السعودية احتلال المركز الأول في الإنتاج النفطي بين أعضاء المنظمة، بإنتاج 8,934 ملايين برميل كل يوم في الشهر الماضي، فيما تذيلت غينيا الاستوائية القائمة بإنتاج 54 ألف برميل فقط.

أسواق عالمية

حتى الآن لم تنجح السياسة النقدية التقليدية التي طبقتها تركيا أخيراً في إحداث تحسن ملموس في سعر صرف الليرة أو حتى في خفض التضخم، رغم أنها رفعت التضخم إلى نحو 75% ودفعت العملة التركية للتراجع فوق 30 ليرة مقابل الدولار

الاقتصاد التركي بعيون غربية

رهان على السياسة النقدية ورفع الفائدة وقلق من التضخم

سوق صرافة في إسطنبول/ 21 مارس 2024 (ياسين اكغول/ فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

يتوقع محللون غربيون وأتراك أن تؤتي سياسة الفائدة المرتفعة في تركيا ثمارها خلال السنوات المقبلة، وهي السياسة التي عادت إليها الدولة بعد عدول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن سياسة خفض الفائدة التي أدت إلى اضطرابات واسعة كانت نتيجتها خسارة الليرة التركية لنحو 80% من قيمتها، وهروب الاستثمارات من تركيا، وراح ضحيتها ثلاثة من محافظي البنوك المركزية. ولكن نجحت هذه السياسة النقدية التقليدية القائمة على «تسعير النقود» في خفض التضخم واستقرار الاقتصاد وفق رؤية مسؤولين أتراك. حتى الآن رفعت السياسة النقدية سعر الفائدة على الليرة من 8,5% إلى 50%، والفائدة على القروض التجارية إلى 70%. وكان الهدف التركي من العودة لتطبيق تلك السياسة حماية الليرة من الانهيار عبر جذب رأس المال الأجنبي للبلاد وخفض التضخم. وتعويض المدخرين عن التضخم الجامح. ويرى خبراء غربيون أن السياسة التقليدية باستخدام أدوات النقد في استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار قد نجحت حتى الآن في جذب أموال تقدر بمليارات الدولارات إلى تركيا، ولكن هنالك تساؤلات حول ما إذا كانت هذه الأموال أفادت الاقتصاد التركي أم لا.

يقول تقرير في مصرف «بانك أوف أميركا» إنه منذ تطبيق هذه السياسة أصبحت الليرة التركية الاختيار الأفضل للمستثمرين بين العملات في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط وأفريقيا، ووفقًا لما ذكره استراتيجيو المصرف الأميركي الذين يتوقعون أن تصل عوائد المضاربة بالليرة إلى ما يقرب من 10%. وكان المستثمرون حققوا عوائد بلغت نحو 12% خلال الشهور الستة الماضية وفق تقرير بوكالة بلومبيرغ في 15 مايو/ أيار الماضي.

وتحققت هذه الأرباح عبر الاقتراض بالدولار والاستثمار في الليرة التركية والاستفادة من الفارق في سعر الفائدة. وهو ما يعرف بتجارة المناقلة أو المراجحة، المبنية على الاقتراض من عملات الفائدة المنخفضة والاستثمار في عملات الفائدة المرتفعة. وكانت السوق التركية الأنشط بين الأسواق الناشئة على مدار الأشهر الستة الماضية، بسبب الفائدة المرتفعة مقارنة بالفوائد في أميركا وأوروبا واليابان.

ويقول تقرير «بانك أوف أميركا»، اكتسب الاقتراض بالدولار والاستثمار في الليرة شعبية هذا العام، حيث يثق المستثمرون في جهود تركيا لخفض التضخم واعتماد سياسات اقتصادية أكثر تقليدية. وأوصى الاستراتيجيون في البنك، بما في بشراء الليرة في الصفقات الآجلة، مستشهدين بارتفاع عائدات السياحة الصيفية المتوقع أن تعزز الموارد المالية للبلاد. ولكن على الرغم من أن هذه السياسة النقدية التي قادها وزير المالية محمد شيمشك قد جذبت الاستثمارات الأجنبية للسوق التركي، إلا أنها وضعت تركيا مع الدول التي لديها أسعار فائدة مرتفعة، ولم تحقق بعد الاستقرار في الاقتصاد التركي. حيث لا يزال معدل التضخم مرتفعاً، وأن الليرة التركية يتم التعامل فيها فوق 30 ليرة مقابل الدولار. ووفق وكالة الأناضول، تم التعامل في الليرة أمس الأربعاء عند 32,944 مقابل الدولار و35,69 مقابل اليورو. ولكن ما هو المسار المتوقع لليرة خلال الشهور المقبلة؟

يبدو من الطبيعي أن تحبذ البنوك التجارية الغربية، خاصة الأميركية واليابانية والأوروبية سياسة الفائدة المرتفعة على الليرة التركية، لأنها ببساطة تكسب منها عبر الاقتراض من الفائدة المنخفضة في دولها وشراء الليرة والتكسب من الفرق في الفائدة، ولكن هل استفاد الاقتصاد التركي من التدفق قصير الأجل لهذه الأموال.

يرى استراتيجيون في بنك أوف أميركا، أن الليرة التركية ستستفيد خلال الربع الجاري من تدفقات السياحة التي تساهم في دعم الحساب الجاري. ويقولون: «نحن نتعامل مع شراء الليرة التركية بسبب ارتفاع معدلات الحيازة، والموسمية الإيجابية للحساب الجاري، والظروف النقدية المتشددة». ولكن ما يحتاجه الاقتصاد التركي هو استثمارات طويلة الأجل في فترة التوسع الاقتصادي، مثلما حدث في دول اقتصادات جنوب شرقي آسيا، حينما مولت الثورة الصناعية في الثمانينات. ويرى خبراء اقتصاد أن السياسة النقدية غير التقليدية التي تنتهجها تركيا حاليا كانت بحاجة إلى رأسمال حتى تنجح، ولم يكن لدى تركيا الأموال الكافية. وحتى الآن لم تتمكن السياسة التقليدية من دعم سعر صرف الليرة أو حتى إحداث تراجع كبير في معدل التضخم. وكان أوزغي زينيوغلو، كبير محاضري السياسة في جامعة ليفربول قد انتقد التحول في السياسة النقدية بقوله إن التحول الواضح إلى السياسات الاقتصادية التقليدية سيضر بقطاع كبير من المجتمع. وحذر استراتيجيون في بنك أوف أميركا من مخاطر الازدحام في سوق الليرة، مما قد يكون عرضة لصدمات غير متوقعة. وأشاروا إلى أن بعض المستثمرين قد يجدون سندات الحكومة التركية أكثر جاذبية. وفي الوقت نفسه، وصف الاستراتيجيون في شركة «سيتي غروب» المتخصصة في الأصول التركية أن تركيا على وشك النهضة الاقتصادية مجددا. وأشار المحللون، ومن بينهم لويس كوستا، إلى أن أداء الليرة والسندات سيعتمد إلى حد كبير على قدرة البنك المركزي على إعادة تثبيت توقعات التضخم. وترى بلومبيرغ في تقرير في الثاني من يونيو/ حزيران، أن البنك المركزي التركي سيحتفظ بسياسة الفائدة الحالية عند 50% خلال الربع الثالث الجاري، مع استخدام الأدوات الأخرى لمواجهة أية مخاطر جديدة تنشأ بشأن التضخم. وتراجع التضخم السنوي في تركيا أكثر من المتوقع في يونيو/حزيران من مستواه بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية وبعض السلع الأخرى. وفي مذكرة حديثة، سلطت تاتا غوس، خبيرة الأسواق الناشئة في مصرف كومرتس بنك الألماني، الضوء على استقرار الليرة التركية بعد قرار البنك المركزي التركي برفع أسعار الفائدة إلى 50%. وأشارت غوس إلى أن التضخم تراجع في يونيو/حزيران، وأن احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي التركي أظهرت علامات الانتعاش. ويرى محللون أن خفض معدل التضخم في تركيا ربما سيتم في المستقبل عبر زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وزيادة التصنيع للسلع الاستهلاكية التي يحتاجها السوق المحلي وليس عبر سياسة الفائدة. كما أن التحسن في سعر صرف الليرة لن يحدث عبر تدفق الأموال الساخنة التي تأتي للسوق التركي لتحقيق عوائد ثم تخرج من البلاد.

البنوك الأجنبية تواصل جني الأرباح الضخمة من المضاربة على الليرة

وقبل التصويت في انتخابات البلدية الأخيرة، بلغت الاحتياطيات النقدية الأجنبية لدى البنك المركزي أدنى مستوى تاريخي لها عند 65,5 مليار دولار في 29 مارس الماضي. وبعد الانتهاء من الانتخابات، بدأ البنك المركزي التركي في بناء احتياطي سريع. وبالتدريج، لوحظ انتعاش في صافي الاحتياطيات باستثناء المقايضات، حتى خرجت من السالب إلى نطاق الإيجاب، كما تحدث شيمشك وخبراء اقتصاديون. كما أعلن الرئيس التركي، أردوغان، أن احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي زادت في العام الأخير نحو 44 مليار دولار، ليتجاوز الإجمالي حاجز 142 مليار دولار، وارتفع إجمالي الاحتياطيات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 147,6 مليار دولار اعتبارًا من 21 يونيو/ حزيران، قبل أن ينخفض بشكل طفيف في نهاية شهر يونيو/ حزيران. ولاحظ مصرف «كوميرتس بنك» الألماني أنه على الرغم من تباطؤ التضخم في يونيو/ حزيران إلا أنه لم ينخفض عند المستوى الأساسي. وبالتالي فقد يواجه صناع السياسات أزمة ثقة جديدة. ويتوقع البنك أن تنهي العملة التركية هذا العام عند 35 ليرة مقابل الدولار. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 71,6% في يونيو/ حزيران مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، وهو معدل أبطأ من المتوقع وانخفاضاً من أعلى مستوى في عامين تقريباً البالغ 75,5% في مايو/أيار، وفقا للبيانات الرسمية. ويعد الخبراء الغربيون، انخفاض التضخم إحدى أقوى العلامات حتى الآن على أن تحول تركيا بعيداً عن السياسة النقدية غير التقليدية في أعقاب إعادة انتخاب أردوغان في مايو/أيار من العام الماضي بدأ يؤتي ثماره، ولكن هذا الانخفاض ضئيل جداً ولا توجد دلائل على أنه حدث بسبب السياسة النقدية التقليدية. وقال وزير المالية محمد شيمشك بعد تقرير التضخم في الثالث من يوليو/ تموز: «لقد بدأت عملية خفض التضخم. سنضمن زيادة دائمة في الرفاهية من خلال تنفيذ برنامجنا بإصرار حتى نصل إلى استقرار الأسعار». كما انخفض معدل التضخم الشهري بشكل حاد إلى 1,6% في يونيو/ حزيران من 3,4% في مايو/أيار، وفقًا للبيانات الصادرة عن معهد الإحصاء التركي. حيث انخفضت تكاليف الملابس والأحذية والنقل في يونيو/ حزيران مقارنة بمايو/أيار، على الرغم من استمرار أسعار المساكن في الارتفاع بشكل حاد.

ووجدت غرفة تجارة إسطنبول (ITO)، أن الأسعار ارتفعت بمعدل سنوي يبلغ حوالي 82% في إسطنبول في يونيو/ حزيران. وأشار سيلفا ديميرالب، الخبير الاقتصادي في جامعة كوتش في إسطنبول والذي يتابع بيانات التضخم عن كثب، إلى أنه عند مقارنتها بأرقام منظمة التجارة العالمية، كانت الأرقام الوطنية «منخفضة بشكل مدهش».

الحذف من القائمة الرمادية

أخرجت مجموعة العمل المالي (فاتف) تركيا من القائمة الرمادية لمنع غسل الأموال، وهو ما أثار حالة تفاؤل إزاء مستقبل الاقتصاد، وضخ الاستثمارات الأجنبية فيه. وبحسب بيان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أخرجت المجموعة تركيا وجامايكا من «عملية المراقبة الشديدة» التي تسمى «القائمة الرمادية». ويقول كبير الاقتصاديين في المنظمة، ألفارو بيريرا، إن إزالة تركيا من القائمة الرمادية تزيد من ثقة الأسواق الدولية في تركيا.

توقعات بارتفاع عدد الأثرياء حول العالم

لندن ـ **العربي الجديد**

يتوقع مصرف «يو بي إس»، في تقرير الثروة العالمي السنوي الذي يصدره، انتقال ثروة قدرها 83 تريليون دولار عن طريق الإرث خلال العقود الثلاثة المقبلة، لأن حوالي خُمس الأصول العالمية يمتلكها حاليًا أشخاص تزيد أعمارهم على 75 عامًا.

وتوقّع تقرير الثروة العالمي الصادر عن البنك السويسري مواصلة ارتفاع عدد المليونيرات حول العالم خلال الخمس سنوات المقبلة، بينما قد يتراجع عددهم في المملكة المتحدة بحوالي 17% إلى 2,5 مليون بحلول 2028.

وذكر بول دونوفان، كبير الاقتصاديين لدى «يو بي إس غلوبال ويلث مانجمنت»، أن المملكة المتحدة لديها حاليًا ثالث أكبر عدد من أصحاب الملايين في العالم، وهو ما وصفه بأنه أكثر بكثير مما تستحقه كاقتصاد.

وأشار التقرير إلى أن عدد البالغين الذين لا تقل ثرواتهم عن مليون دولار سيرتفع في 52 دولة من أصل 56 اقتصادًا متقدمًا وناميًا خلال الفترة من 2023 وحتى 2028. وتوقع أن تشهد تايوان أكبر زيادة في عدد المليونيرات عند 47% ليصل عددهم إلى 1,16 مليون شخص في 2028، بدعم من ازدهار صناعة الرقائق الدقيقة وبفضل طفرة الذكاء الاصطناعي. وقال البنك «ستظل الولايات المتحدة تحتضن أكبر عدد من المليونيرات في العالم، إذ من المتوقع نمو العدد 16% إلى 25,4 مليون شخص بحلول 2028».

الذكاء الاصطناعي سيرفع عدد المليونيرات في تايلاند (Getty)

باول: الوقت لم يحن لخفض سعر الفائدة

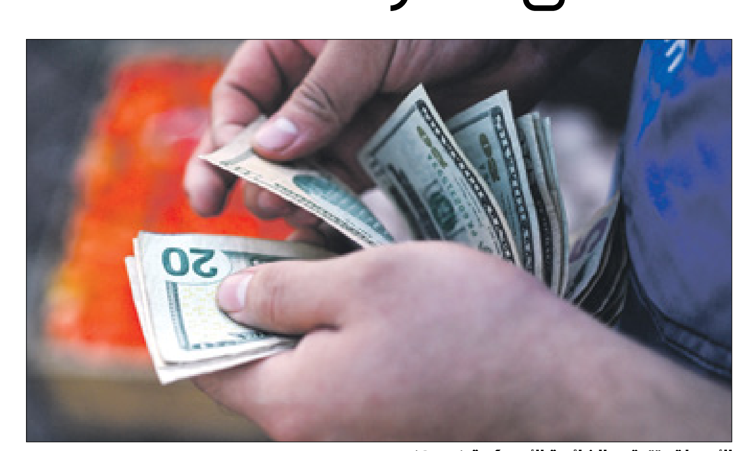
الأسواق تترقب الفائدة الأميركية (Getty)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

استقرت العملة الأميركية خلال تعاملات، أمس الأربعاء، بعد ارتفاعها يوم الثلاثاء، عقب إشارة رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، إلى إحراز مزيد من التقدم في مكافحة ارتفاع الأسعار، ورغم تحذيره من أن الوقت لم يحن بعد لخفض الفائدة، ولكن الأسواق تربط دائماً بين انخفاض معدل التضخم وخفض الفائدة على الدولار. وبالتالي فإن أية إشارة إلى تراجع التضخم يترجمها المستثمرون إلى قرب خفض الفائدة. واستقر مؤشر الدولار مقابل سلة من ست عملات رئيسية، عند 105,13 نقاط، بعد ارتفاعه 0,1% خلال تعاملات الثلاثاء. وبنبرة غلب عليها الحذر، قال جيروم باول رئيس مجلس الاحتياط في شهادة أمام مجلس الشيوخ، مساء الثلاثاء، إنه ليس من الملائم خفض الفائدة قبل اكتساب صناع السياسة النقدية مزيداً من الثقة بشأن اتجاه التضخم نحو مستوى 2% المستهدف. وأكد باول تباطؤ التضخم خلال الأشهر القليلة الماضية، وأشار إلى هدوء زخم سوق العمل، رغم استمرار قوته، لكنه أعرب عن مخاوفه إزاء تعرض النمو الاقتصادي للخطر، نتيجة الإبقاء على ارتفاع أسعار الفائدة، قائلاً إن «الاحتياط الفيدرالي» بات يواجه تهديداً مزدوجاً، ولم يعد بإمكانه التركيز على مكافحة التضخم فقط.

تفاؤل في سوق المال البريطانية

لندن ـ **العربي الجديد**

يبدو أن هنالك تفاؤلاً في أسواق المال البريطانية بفوز حزب العمال الساحق وتشكيل الحكومة، حيث تراجعت عائدات السندات الحكومية، وأستقر سعر الجنيه الإسترليني فوق 1,28 دولار. وفي سوق المال ارتفعت الأسهم البريطانية بشكل أكبر، حيث ارتفع مؤشر FTSE 100 بنسبة 0,6%، ومؤشر FTSE 250 بنسبة 0,8%، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ أمس الأربعاء.

ولكن لا تزال أسهم شركات بناء المنازل متباينة، وعلى الرغم من أن أسهم شركتي بارات وريدرو قد انخفضت عن أدنى مستوياتهما، لكن لا يزال سهم شركة «نيكلسون كريست» يرتفع بنحو 2,5%.

ووفق بلومبيرغ، هناك حالياً جدل بين الاقتصاديين حول مقدار الدعم الذي يمكن أن يحققه إصلاح التخطيط في حزب العمال، أو على الأقل مقدار النمو الذي سيفترض مكتب مسؤولية الميزانية أنه سيضيفه عندما يجمعون أحدث توقعاتهم بعد إعلان حكومة العمال. وتستفيد سوق المال البريطانية من إقبال الأجانب على شراء الأصول البريطانية الرخيصة، وتلك التي تعرضت لضربات كبيرة خلال فترة حكومة المحافظين.

ووفق بلومبيرغ، يشير ذلك إلى أن أحد الاتجاهات السائدة في سوق الأوراق المالية في لندن، يتمثل بأستحواذ المشترين الأجانب على الشركات البريطانية ذات القيمة الرخيصة، وتستفيد السوق كذلك من عمليات الشراء بواسطة الشركات البريطانية نفسها. وعلى صعيد شركات بناء المنازل، فهي تسعى لزيادة حجمها ونشاطها بناءً على الرهان على أداء حكومة حزب العمال وبرنامجها، وذلك أكثر من التوقعات الخاصة بخفض كلفة الأموال وأسعار الفائدة.

وكانت السوق البريطانية قد عانت من الفائدة المرتفعة التي حجبت المشترين الجدد من دخول سوق الإسكان. وبالتالي تشير التوقعات إلى تعافي النشاط في سوق الإسكان، وأن الأسهم ستحذو حذوها. ويرى محللون أن ذلك سيساعد وزيرة الخزانة راشيل ريفز في ميزانيتها الأولى في الخريف المقبل.

ويرى التقرير أن هناك عاملاً مهماً آخر، وهو توقعات السوق لبنك إنكلترا المركزي في الأسابيع التي يعمل فيها مكتب مسؤولية الميزانية على صياغة توقعاته. إذا حصلت السوق على تخفيض سعر الفائدة على الإسترليني في شهر أغسطس، وألمح إلى أن المزيد سيأتي، فقد يدعم ذلك سوق الإسكان والقوة الشرائية للمواطن البريطاني، وبالتالي يجري تحفيز النمو الاقتصادي.

وزيرة الخزانة البريطانية راشيل ريفز، 9 يوليو 2024 (جستن تاليس/ Getty)

رؤية

لماذا تطول الحرب على غزة؟

جواد العناني

مضى على حرب غزة تسعة أشهر حتى صباح يوم الأحد الماضي، السابع من شهر يوليو/ تموز 2024، وهذه فترة طويلة ذهب فيها ما يقارب 40 ألف شهيد في غزة وحوالي 90 ألف جريح، ومفقودون آخرون لا يعرف عددهم أحد على وجه الدقة. أما الجانب الإسرائيلي فقد خسر على الأقل 2300 قتيل، و15 ألف جريح. هذا عدا عن التهجير والتدمير الذي لحق بغزة، ومخيمات من الضفة الغربية، وفي لبنان وسورية والعراق شهداء لم أتمكن من أن أحصيهم، ولحق بمدن ومستوطنات ومستعمرات إسرائيلية أذى كبير.

كل هذا القتل الذي تكبده المدنيون، خاصة من الأطفال والنساء، وكل التدمير والتهجير ظهر النظام العالمي فيها بأبعاده الأمنية والدبلوماسية والسياسية والإنسانية مهيض الجناح، ساقط الأسنان. وكذلك ظهر ضعف العمل العربي الفردي ومنظماته إلى حد لم يعد أحد يستطيع أن يدافع عنه، أو حتى يرجو خيراً في إصلاحه.

ونحن نذكر أن هذه هي الحرب السادسة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ العام 2006، ولكن هذه الأخيرة هي الأطول أمداً، والأكثر دموية، والأفتك سلاحاً، والأظلم نتيجة. والسؤال الذي يطرح هو: لماذا طالت هذه الحرب؟

بداية زودني صديق عزيز بدراسة عنوانها « تحليل أسباب إطالة أمد أزمة غزة وفق نموذج بريشر»، وبعدما قرأتها بحثت عن كتب هذا العالم السياسي مايكل بريشر Michael Brecher فوجدت أنه عمل أستاذاً بجامعة ماكجيل MacGill بكندا، وأنه أصدر بالشراكة مع باحثين آخرين كتابين مهمين جداً في هذا الإطار: الأول والأهم هو كتاب موسوم بـ«دراسة الأزمة» أو A Study of Crisis الصادر عام 2000 بالاشتراك مع أستاذ علوم سياسية آخر مهتم بالأزمات والنزاعات من جامعة ميريلاند Maryland الأميركية. أما الكتاب الآخر فيشتمل على مجموعة مقالات قام بتحريرها بريشر مع فرانك هارفي Frank Harvey من جامعة دالهوسي Dalhousie من مقاطعة هاليفاكس بكندا. وعنوان هذا الكتاب هو «النزاع والأمن والسياسة الخارجية والاقتصاد السياسي العالمي» أو Conflict Security, Foreign and International Political Economy: Past Paths and Future Directions in International Studies».

فقد استغرق الكتاب الأول الذي صدر عام 2000 حوالي 20 سنة من الدراسات لنزاعات محددة، ولتحليل الأرقام والإحصاءات عن انفجار تلك الأزمات إلى نزاعات وحروب. ويشير الكاتبان فيه إلى أن الدراسة قد غطت حوالي 400 أزمة و31 حرباً مستمرة وحوالي 900 جهة رسمية شاركت في هذه الأزمات والصراعات. وقد غطى المؤلفان في الكتاب (كما يقول مقال يروج للكتاب) الجوانب الهامة التالية: الأبعاد الأمنية للأزمات، وأثر اختلاف الأنظمة السياسية على تفجير الأزمات حيث يكون أحد الأطراف ديكتاتوري النظام، والآخر ديمقراطياً، ودور العنف وحدَّتِه في إطالة أمد الحروب.

وقد طور الكاتبان (بريشر وديكلنفيلد) نموذجاً سمياه النموذج الموحد للأزمات أو The Unified Model of a Crisis حيث قاما بدراسة أزمات معينة كأمثلة، ودرسا تأثير بعض المتغيرات على حالات خاصة، ومن هذه المؤثرات أو المتغيرات سلوك صناع القرار وردة فعلهم على الأزمة وتطوراتها، ومدى تأثير الصراع على القيم التي تتمسك بها أطراف النزاع، والخوف من أن الصراع سوف يحيط بأطرافه إذا طال أمده.

أما الدراسة العربية التي وصلت إلي من الصديق، والتي أشرت إليها، فقد قام واضعوها (لم ترد أسماؤهم في الدراسة) بتطبيق نموذج بريشر على حالة الحرب على غزة، واستنبطوا ستة مؤشرات تدل على أن هذه الحروب كانت مرشحة منذ البداية لأن تطول، أو أن بعض العوامل الأخرى قد أثرت على مدتها مثل ردود فعل القيادة الإسرائيلية وتقلب مواقفها حيال الحرب، أو موقف قادة المقاومة الفلسطينية. وكذلك بسبب ما قد تنطوي عليه هذه الحرب من آثار على المواقف القيمية (الثابتة إن صح التعبير) حيال القضايا غير المتفق عليها بينهم.

يقول كاتبو الدراسة العربية المطبِّقة لنموذج بريشر إن أحد أسباب إطالة الحرب الحالية هو الأذى الكبير الذي تسببت فيه هذه الحرب، خاصة في يومها الأول لسمعة إسرائيل بأنها رابع قوة عسكرية في العالم، وأن قدراتها التجسسية والاستخباراتية لا يشق لها غبار، وأن مركزها العالمي الذي أساءت فيه إلى سمعة الفلسطينيين والعرب والمسلمين قد بقي فوق الشبهات. كل هذه الأصنام المعبر عنها بألفاظ رنانة مثل «إسرائيل أكثر الدول تقدماً في الحماية الإلكترونية والسيبرانية» أو ألفاظ مثل «اللاسامية» أو أن الجيش الإسرائيلي لا يهزم، أو أن استشاراتها ومعداتها هي الفضلى قد انكشفت أمام العالم ولم يتعدّ ذلك السحر الخادع كونه مجرد سراب في صحراء التيه والعطش. ولما انكشفت إسرائيل صارت لديها الرغبة في استمرار الحرب لتستعيد تلك السمعة بالإمعان في العنف والقتل، مما كشفها دولة مارقة وقادتها ليسوا إلا مجرمي حرب.

أما المؤشر الثاني فهو يمت إلى الأهمية الجيوسياسية لقطاع غزة. فعلى الرغم من صغر مساحتها (360 كيلومتراً)، وكثافة السكان فيها (حوالي ستة آلاف نسمة لكل كيلومتر مربع) إلا أنها تقع بالقرب من مفرق القارتين آسيا وأفريقيا، وهددت أمن إسرائيل وكبدتها خسائر فادحة في حروبها معها. وبحسب الادعاءات الإسرائيلية فإن غزة قاعدة إيرانية متقدمة على حدود إسرائيل. ولذلك صار هدف تغيير ملامحها أو إعادة تموضع غزة السياسي، والاستيلاء على ما يشاع من وفرة الموارد الاحفورية فيها (نفط سائل وغاز) مطمعاً لإسرائيل التي انسحبت منها العام 2005.

أما المؤشر الثالث فهو أن شدة العنف وحجم القتل والتدمير وضع المقاومة في مزاج يسمح بالحرب أن تطول طالما أن إسرائيل لا تحترم القوانين الإنسانية الناظمة للحروب، وبالمقابل انطبق هذا الأمر على إسرائيل. أما المؤشر الرابع فهو أن الأطراف المؤثرة على استمرار الحرب في غزة كانت متفرقة الأهواء. فحسابات اليوم الثاني ونصيبه من أنفال هذه الحرب قد تفاوتت تقديراتها وسبلها لدى الدول العظمى والدول الإقليمية، ولذلك تبعثرت طاقة هؤلاء المبذولة من أجل لملمة الأمور.